

المعاني وهو عمدة السبع بالاعتماد  
والاعتماد باللائحة اي تستلزم المتكنا  
استلزم اما ملتبسا بالاعتماد والاعتماد  
بجميع الواجبات الخ نعت لمحد وفي اي  
الامور الواجبات والمستحلات فيشمل التصور  
السا دمج والحكم واخر افة الثلاثة التي هي  
المحكوم به وعليه والنسبة ولا يقيد بالاحكام  
لان العلم لا يختص بها واقام جميع ليدخل  
العلم نفسه فيعلم به ان لم يعلم ثم اعلم انهم  
اختلفوا في العلم هل يعد ام لا واختلف اصحاب  
القول الثاني على فرقتين فقال القائل لا يعد  
لغيره وقال القائل يعد لانه ضروري وعلى  
انه يعد فلهم فيه حد وكثرة منها ما هو مردود  
ومنه ما هو مقبول ولد اقول ابن الحاجب  
واصح الحدود فيه انه صفة يوجب التميز لا يحتمل  
النقص وهو الذي في نظم ابن ذكوري ويقرب  
منه تعريف الشارح صفة ينكشف صفة كالجنس  
وقوله ينكشف بها خرج به ما ليس بالانكشاف  
كالقدرة والارادة والحياء وقوله المعلوم خرج

السمع

نكشاف

السمع والبصر والادراك على القول به فاما  
لا ينكشف الموجود وهو احص من المعلوم  
وفي ذلك التعريف اجاب الاول ان في تعبيره بالا  
ايها ما لا يلحق بخنا به تعالى لاقتضاه سبقة  
الحقا واللائحة ان يقال كما قال الكمال صفة  
ازلية لها تعلق بالشيء على وجه الاحاطة على  
ما هو عليه دون سبق حقا ام الثاني ان المعلوم  
مشتق من العلم والعلم متوقف عليه فيجب الدور  
واجب بان المشتق منه العلم بمعنى المتصدر  
والمعروف بمعنى الصفة الثالث ان التعريف  
غير مانع لدخول صفة الكلام لانها لا ينكشف  
المعلوم لان معلومه هو مدلول كلامه واجاب  
السكتاني بان المراد بقوله ينكشف بها ان  
الانكشاف لمن قامت به تلك الصفة وصفة  
الكلام لا تقرب الانكشاف لذوي الكلام  
ويدل على مراده ايتيانه بالياء المؤذنة بالتعليل  
في قوله بها يعني ان تلك الصفة علمية في الانكشاف  
وح يكون بين العلم والانكشاف تلازم من  
الجابنين كما هو الشأن في العلة والمعلول